بنك الإسكان
Housing Bank

النافذة الاقتصادية

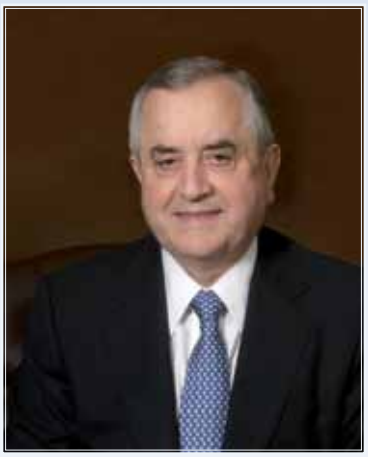

142.2 مليون دينار أرباح بنك الإسكان قبل الضريبة لعام 2012

صرّح الدّكتور ميشيل مارتو / رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان أنّ البنك حقّق خلال عام 2012 نتائج أفضل مما كانت عليه في العام السابق، حيث بلغت الأرباح الصافية قبل الضريبة (142.2) مليون دينار، مُقابلَ (135.7) مليون دينار تحقّقت في السّنة السّابقة، وبلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة (104.5) مليون دينار مُقابلَ (100) مليون دينار تحقّقت في السنة السابقة.

وعملاً بالسياسة المتحفظة التي ينتهجها البنك في التّعامل مع القروض غير العاملة تمّ الاستمرار في بناء مخصّصات مريحة وكافية لمواجهة أيّة مخاطر قد تنجم عن تعثّر بعض القروض.

أظهرت البيانات المالية للبنك ارتفاع مجموع الموجودات بنسبة (2.2%) لتبلغ (7.1) مليار دينار. فيما ارتفع إجمالي ودائع العملاء بنسبة (3.6%) ليصل إلى (5.6) مليار دينار ، وارتفع صافي محفظة التّسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة (7.3%) لتصل إلى (2.7) مليار دينار، كما بلغت حقوق الملكية (1.05) مليار دينار. وقد تحقّقت هذه النتائج الإيجابية بالرغم من انخفاض قيمة الليرة السورية وتأثير ذلك على أرصدة البنود المقابلة لها في ميزانية المصرف الدولي للتجارة والتمويل/سورية " وهو بنك تابع "، حيث انخفضت قيمة الليرة السورية خلال عام 2012 بنسبة قدرها (28%).

إلى جانب هذه الإنجازات تحقق نموّ في مؤشّرات الملاءة الماليّة لدى البنك، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال (19%) وهي تزيد عن النسبة المقرّرة من لجنة بازل 2 البالغة (8%) وعن النسبة المطلوبة من البنك المركزي الأردني البالغة (12%) مما يعكس متانة البنك وقوة مركزه المالي. وارتفع العائد على الموجودات إلى (1.49%)، كما ارتفع العائد على حقوق الملكية إلى (10%). وبلغت نسبة السّيولة (148%) بزيادة (48%) عن الحد الأدنى المقبول حسب تعليمات البنك المركزي، وبلغت نسبة القروض إلى ودائع العملاء (56.8%). كما تحسن مؤشر الكفاءة (نسبة المصاريف / الدخل) من (38.6%) خلال عام 2011 إلى (36.1%) خلال العام 2012، وهو مستوى جيد قياساً بالمستويات المتحققة لدى البنوك المحلية والإقليمية.

وبيّن الدكتور مارتو أنّ الفروع الخارجية للبنك في كلّ من البحرين وفلسطين حقّقت خلال عام 2012 نموّاً جيداً وارتفاعاً في الأرباح والودائع والقروض والتّسهيلات الائتمانية مقارنةً مع ما كانت عليه في العام الماضي، وجاءت نتائج البنوك التّابعة في الجزائر وبريطانيا جيدة أيضاً، أما بالنسبة للبنك التابع في سورية " المصرف الدولي للتجارة والتمويل " فقد تأثر أداؤه كما هو متوقع نتيجة الظروف الصعبة التي تجتازها الشقيقة سورية، لكن المركز المالي لهذا المصرف بقي سليماً حيث يحتفظ بملاءة جيدة ونسبة سيولة مناسبة.

واستناداً إلى هذه النتائج الجيدة فقد أوصى مجلس الإدارة في اجتماعه الأخير للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أرباح على المساهمين عن العام 2012 بمبلغ (63) مليون دينار أي بنسبة (25%) من القيمة الاسمية للسهم.

وأكد الدكتور مارتو بهذه المناسبة على أنّ تحقيق هذه النتائج الايجابية جاء نتيجة السياسات الحكيمة والمحافظة التي ينتهجها البنك بالتعامل مع الظروف المختلفة والمستجدة، وإلى التوسع في حجم الأعمال في إطار سياسة حصيفة لإدارة المخاطر، وللمستوى المتطوّر في أداء الخدمات المقدمة لعملاء البنك والجهود المتميزة التي يبذلها موظفو البنك على جميع المستويات.

وعبر الدكتور مارتو في نهاية تصريحه عن الاعتزاز بملاءَة البنك المالية ومتانة قاعدته الرأسمالية وسلامة محافظه الائتمانية والاستثمارية، ووجه شكراً خالصاً لعملاء البنك وثقتهم بخدماته المتميزة ولكافة موظفي البنك الذين أظهروا كفاءة عالية في خدمة العملاء.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات المساهمين الكرام،،

بالنيابة عن مجلس الإدارة يسرني أن أُقدم لحضراتكم التقرير السنوي التاسع والثلاثين لمجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل، متضمّناً أهمّ الإنجازات التي حقّقها البنك خلال العام 2012، حيث جاءت أرباح هذا العام بمستويات جيدة لتعزز موقع البنك وصلابة مركزه المالي وقوة قاعدته الرأسمالية، وتؤكد على التحسن المستمر في مستويات جودة أصوله، وما كان لهذه الإنجازات أن تتحقق إلا بالإدارة الحصيفة والولاء المتزايد من عملاء البنك والموظفين.

البيئة العامة للعمل

استمرّ تأثير الظّروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصّعبة خلال عام 2012، حيث تفاقمت أزمة الديون السيادية في أوروبا وما ترتب عليها من خفض التصنيف الائتماني للعديد من دول مجموعة الاتحاد الأوروبي التي كاد بعضها أن يدخل في مرحلة الانكماش، وارتفعت مجدّداً أسعار النّفط عالمياً لتزيد من معدلات التضخم في كثير من الدول، وتباطأت وتيرة النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمنيّ فيها.

ولم يكن الاقتصاد الأردني خلال العام 2012 بمنأىً عن تلك الأحداث والتطورات حيث كان لها العديد من الآثار السلبية عليه، ومن أبرزها تفاقم عجز الموازنة والزيادة في حجم المديونية وتراجع أرصدة الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني. ورغم ذلك، فإنه يُتوقع أن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً حقيقياً قدره 3%.

الأداء المالي للبنك

حقّق البنك خلال عام 2012 نتائج أفضل مما كانت عليه في العام السابق، حيث بلغت الأرباح الصافية قبل الضريبة 142.2 مليون دينار مُقابلَ 135.7 مليون دينار تحقّقت في السّنة السّابقة، وبلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة 104.5 مليون دينار مُقابلَ 100 مليون دينار تحقّقت في السنة السابقة. وعملاً بالسياسة المتحفظة التي ينتهجها البنك في التّعامل مع القروض غير العاملة تمّ الاستمرار في بناء مخصّصات مريحة وكافية لمواجهة أيّة مخاطر قد تنجم عن تعثّر بعض القروض، حيث تمّ رصد مخصّصات إضافية بمبلغ 64.8 مليون دينار.

وتُظهر الميزانية العامة للبنك قوة ومتانة مركزه المالي، إذ بلغ رصيد الموجودات 7091.6 مليون دينار في نهاية عام 2012 وبارتفاع مقداره 153.7 مليون دينار ونسبته 2.2% عن العام الماضي، وبلغ رصيد إجمالي الودائع 5566.8 مليون دينار وبارتفاع مقداره 191.8 مليون دينار ونسبته 3.6%، فيما بلغ صافي محفظة التسهيلات الائتمانية 2683.9 مليون دينار وبارتفاع مقداره 181.8 مليون دينار ونسبته 7.3%، بينما بلغ رصيد حقوق الملكية 1046.7 مليون دينار. وقد تحقّقت هذه النتائج الإيجابية بالرغم من انخفاض سعر صرف الليرة السورية، وتأثير ذلك على الميزانية المجمعة لبنك الإسكان نتيجة دمج بنود ميزانية المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سورية " وهو بنك تابع " ضمن البنود المقابلة لها في الميزانية الموحدة لبنك الإسكان، حيث انخفضت قيمة الليرة السورية خلال عام 2012 بنسبة 28%.

إلى جانب هذه الإنجازات تحقق نموّ في مؤشّرات الملاءة الماليّة لدى البنك، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 19% وهي تزيد عن النسبة المقرّرة من لجنة بازل البالغة 8% وعن النسبة المطلوبة من البنك المركزي الأردني البالغة 12% مما يعكس متانة البنك وقوة مركزه المالي. وارتفع العائد على الموجودات إلى 1.49%، كما ارتفع العائد على حقوق الملكية إلى 10%. وبلغت نسبة السّيولة 148% بزيادة 48 % عن الحد الأدنى المقبول حسب تعليمات البنك المركزي، وبلغت نسبة القروض إلى ودائع العملاء 56.8%. كما تحسن مؤشر الكفاءة (نسبة المصاريف / الدخل) من 38.6% خلال عام 2011 إلى 36.1% خلال العام 2012، وهو مستوى جيد قياساً بالمستويات المتحققة لدى البنوك المحلية والإقليمية.

أمّا على صعيد نشاط البنك خارج الأردن، فقد حققت الفروع الخارجية في كلّ من البحرين وفلسطين خلال عام 2012 نموّاً جيداً وارتفاعاً في الأرباح والودائع والقروض والتّسهيلات الائتمانية مقارنةً مع ما كانت عليه في العام الماضي، وجاءت نتائج البنوك التّابعة في الجزائر وبريطانيا جيدة أيضاً، أما بالنسبة للبنك التابع في سورية " المصرف الدولي للتجارة والتمويل "

فقد تأثّر أداؤه كما هو متوقّع نتيجة الظروف الصعبة التي تمر بها الشقيقة سورية، لكن المركز المالي لهذا المصرف بقي سليماً حيث يحتفظ بملاءة جيدة ونسبة سيولة مناسبة. كما واصلت مكاتب التمثيل في كل من العراق والإمارات وليبيا القيام بدور مميز في تسويق خدمات البنك من خلال تعزيز العلاقات مع العملاء.

وتأكيداً لدور البنك الرائد في السوق المصرفي المحلّي، فقد تم خلال العام توسيع مظلة خدمات ومنتجات البنك من خلال تطوير وطرح العديد من المنتجات والخدمات الجديدة بما يتناسب مع احتياجات العملاء بمختلف شرائحهم، كما قام البنك خلال العام بافتتاح خمسة فروع جديدة ليصل إجمالي عدد فروعه إلى 116 فرعاً، مدعومة بأكبر شبكة صراف آلي وصل عددها إلى 194 جهازاً في نهاية عام 2012، حيث أكد البنك بذلك صدارته للسوق المصرفي في الأردن في مجال التفرع الداخلي.

ومن مصادر الاعتزاز الإشارة إلى احتفاظ البنك بالموقع الأول في حجم ودائع التوفير بالعملة المحلية بحصة بلغت 42.2%، كما تمكن من الحصول على حصة جيدة بمؤشر إجمالي الموجودات وبنسبة 15.5% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في الأردن، و15.8% من ودائع العملاء، و12.2% من التسهيلات الائتمانية المباشرة.

واستناداً للنتائج الجيدة التي حقّقها البنك، فإن مجلس الإدارة يوصي للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أرباح على المساهمين عن العام 2012 بمبلغ 63 مليون دينار أي بنسبة 25% من القيمة الاسمية للسهم.

الحاكمية المؤسسية

يلتزم البنك بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية، ويعتمد في ممارسة أنشطته وأعماله درجة عالية من الشفافية والإفصاح والنزاهة تجاه المجتمع والمساهمين والعملاء، بالإضافة إلى تبنّي سياسات حصيفة في إدارة المخاطر واعتماد أنظمة رقابة داخلية وتبني سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تنسجم مع متطلبات السلطات الرقابية والمعايير الدولية.

خدمة المجتمع المحلي

ومن مصادر اعتزاز إدارة البنك مواصلة القيام بالمسؤوليات المجتمعية، حيث قام البنك خلال عام 2012 بالعديد من المبادرات والإنجازات لدعم الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي، إذ تمّ تقديم الدعم والتبرع لعدد من المراكز والمؤسسات الصحية والتعليمية والثقافية والفنية والاجتماعية والإنسانية والرياضية والبيئية، بالإضافة إلى رعاية ودعم بعض المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية التي تستهدف خدمة وتطوير مؤسّسات المجتمع المدني بمختلف أنشطتها وغاياتها.

أرجو أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ الشكر والتقدير للبنك المركزي الأردني على دعمهم المستمر للقطاع المصرفي في الأردن بما ساعد هذا القطاع من المحافظة على قوّته المالية في هذه الظروف الصعبة، كما أقدم الشكر لهيئة الأوراق المالية لحرصهم على إدارة سوق رأس المال بعناية. والشكر الخاص للمساهمين وعملاء البنك الأعزاء على ثقتهم الغالية، التي تبقى حافزاً رئيسياً للعمل من أجل المحافظة على هذه الثقة. وكلّ الشكر والتقدير للأخوة الزملاء أعضاء مجلس الإدارة على دورهم ودعمهم المتواصل في سبيل تقدم البنك واستمرار ازدهاره، كما أن الشكر موصول للإدارة التنفيذية بمختلف مستوياتها، على مثابرتهم الدائمة وجهودهم المخلصة في خدمة هذه المؤسسة بما يهدف تقدمها ورفعتها واستمرار تطورها.

هذا مع خالص الأماني لبلدنا العزيز بمزيد من التقدم والازدهار والرفعة والسؤدد بقيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، راعي بناء دولة الأردن الحديثة، حفظه الله ذخراً لبلدنا وأمتنا.

والله ولي التوفيق

د. ميشيل مارتو

رئيس مجلس الإدارة

قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2012

	2012 دينـــار	2011 دينـــار
الموجـودات :-		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,043,819,775	1,103,176,880
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	856,146,761	962,413,497
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	29,664,974
موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	56,024,227	81,379,226
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	2,683,882,296	2,502,052,866
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	589,254	614,253
موجودات مالية اخرى بالتكلفة المطفأة	2,195,482,801	2,017,089,174
ممتلكات ومعدات - بالصافي	117,056,900	110,644,071
موجودات غير ملموسة - بالصافي	13,333,626	8,886,861
موجودات ضريبية مؤجلة	21,957,096	22,249,372
موجودات أخرى	103,334,873	99,798,513
مجموع الموجودات	**7,091,627,609**	**6,937,969,687**
المطلوبات وحقوق الملكية :-		
المطلوبات :-		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	839,568,059	541,044,519
ودائع عملاء	4,727,188,041	4,833,916,135
تأمينات نقدية	260,717,509	333,320,855
أموال مقترضة	31,299,471	10,138,185
مخصصات متنوعة	25,643,913	25,128,736
مخصص ضريبة الدخل	36,265,160	39,841,657
مطلوبات ضريبية مؤجلة	1,762,896	700,000
قروض مساندة	7,859,199	7,868,753
مطلوبات أخرى	114,658,399	97,375,229
مجموع المطلوبات	**6,044,962,647**	**5,889,334,069**
حقوق الملكية :-		
حقوق مساهمي البنك		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	252,000,000	252,000,000
علاوة الاصدار	357,925,469	357,925,469
احتياطي قانوني	128,758,427	117,202,264
احتياطي اختياري	33,222,068	33,222,068
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	26,333,079	23,674,279
احتياطي خاص	1,232,220	779,347
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(25,903,209)	(7,670,194)
احتياطي القيمة العادلة - بالصافي	(311,778)	(286,779)
أرباح مدورة	177,586,407	161,798,637
مجموع حقوق مساهمي البنك	**950,842,683**	**938,645,091**
حقوق غير المسيطرين	**95,822,279**	**109,990,527**
مجموع حقوق الملكية	**1,046,664,962**	**1,048,635,618**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**7,091,627,609**	**6,937,969,687**

قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2012

	2012 دينـــار	2011 دينـــار
الفوائد الدائنة	336,437,636	292,416,961
الفوائد المدينة	(98,229,873)	(90,896,732)
صافي إيرادات الفوائد	**238,207,763**	**201,520,229**
صافي إيرادات العمولات	33,386,951	35,086,392
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	**271,594,714**	**236,606,621**
ارباح عملات أجنبية	24,134,579	19,932,048
(خسائر) ارباح موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	(178,872)	13,510,492
ايرادات اخرى	31,745,843	30,653,885
إجمالي الدخل	**327,296,264**	**300,703,046**
نفقات الموظفين	63,760,335	61,657,334
استهلاكات وإطفاءات	11,752,010	12,637,968
مصاريف أخرى	41,224,266	39,207,934
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	64,776,588	46,347,888
مخصص تدني موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	2,272,500	2,500,000
مخصصات متنوعة	1,269,761	2,650,534
إجمالي المصروفات	**185,055,460**	**165,001,658**
الربح قبل الضرائب	**142,240,804**	**135,701,388**
ضريبة الدخل	(37,752,192)	(35,699,090)
الربح للسنة	**104,488,612**	**100,002,298**
ويعود الى:		
مساهمي البنك	**94,064,334**	**87,848,233**
حقوق غير المسيطرين	**10,424,278**	**12,154,065**
	104,488,612	**100,002,298**
الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد الى مساهمي البنك	**0.373 دينار**	**0.349 دينار**

أداء الاقتصاد الأردني

في ظل استمرار الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في بعض دول المنطقة، واصل الاقتصاد الأردني تأثره بتداعيات تلك الأوضاع مما ساهم في تصاعد حدة التحديات والضغط بشكل كبير على موارده، الأمر الذي كان له العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الأردني والتي من أهمها: تفاقم عجز الموازنة وزيادة حجم المديونية الداخلية والخارجية وتراجع أرصدة الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني وارتفاع معدل البطالة. هذا بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على الموارد الأساسية للأردن وخاصة في مجال الطاقة والمياه نتيجة استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين.

النمو الاقتصادي

سجل الاقتصاد الأردني نمواً حقيقياً بلغت نسبته 2.8% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2012 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2011، ليصل حجم الاقتصاد المحلي بالأسعار الثابتة إلى 7.8 مليار دينار أو ما يعادل 11 مليار دولار أمريكي. وحسب توقعات صندوق النقد الدولي فإنه يتوقع أن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً حقيقياً قدره 3% للعام 2012 كاملاً.

أما على صعيد النمو الاقتصادي الاسمي فقد سجل الاقتصاد الأردني نمواً نسبته 7.6% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2012 مقارنة بـ 9% خلال الفترة المماثلة من العام 2011 ليصل حجم الاقتصاد الأردني بالأسعار الجارية 16.1 مليار دينار أو ما يعادل 22.7 مليار دولار أمريكي.

معدل التضخم

شهد التغير في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال العام 2012 بنسبة مقدارها 4.8% مقارنة مع 4.4% عام 2011. وكانت أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت بارتفاع مستوى الأسعار خلال عام 2012 هي: مجموعة " الألبان ومنتجاتها والبيض" بنسبة 13% والنقل بنسبة 9%، ومجموعة " اللحوم والدواجن " بنسبة 6.4%، ومجموعة " الوقود والإنارة " بنسبة 4.1%. بينما كانت أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها هي: مجموعة " الحبوب ومنتجاتها " التي انخفضت أسعارها بنسبة 1.3%، ومجموعة النفقات المتعلقة بالاتصالات بنسبة 0.1%.

معدل البطالة

ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من العام 2012 بمقدار 0.4 نقطة مئوية ليصل إلى 12.5% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2011، مع تسجيل معدل بطالة أعلى بالنسبة للإناث (19.9%) منها لدى الذكور (10.8%)، كما تم تسجيل أعلى معدل بطالة في الفئتين العمريتين (15 – 19 عاماً، و20 – 24 عاماً)، حيث بلغ 31.8% و28.8% لكل منهما على التوالي، كما بلغت نسبة المتعطلين الذكور من حملة البكالوريس فأكثر 23.3% مقابل 67.9% لدى الإناث.

المالية العامة

شهدت المالية العامة للمملكة تطورات عدة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2012 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2011، وفيما يلي تحليلاً لأهم تلك التطورات:

- الإيرادات العامة: انخفضت الإيرادات العامة بنسبة 9.5% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2012 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي لتصل إلى 4.5 مليار دينار. وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض المساعدات الخارجية بنسبة 91.2% لتصل إلى 97 مليون دينار، في حين ارتفعت الإيرادات المحلية بنسبة 13.7% لتصل إلى 4.4 مليار دينار.
- النفقات العامة: ارتفعت النفقات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2012 بحوالي 3.6% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011 لتصل إلى 5.9 مليار دينار. ويعزى هذا الارتفاع في النفقات العامة إلى ارتفاع النفقات الجارية بنسبة 8.2% لتصل إلى 5.4 مليار دينار، في حين انخفضت النفقات الرأسمالية بنسبة 28.4% لتصل إلى 513 مليون دينار.
- العجز المالي عل أساس الاستحقاق: في ضوء التطورات التي شهدتها الإيرادات العامة والنفقات العامة، فقد ارتفع العجز

المالي بعد المساعدات الخارجية إلى مستويات قياسية غير مسبوقة ليصل إلى 1.4 مليار دينار في الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2012 مقارنة بعجز مالي 746 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام 2011، وبارتفاع بلغت نسبته 91.3%.

المديونية

المديونية الداخلية

سجل الرصيد القائم للدين العام الداخلي في نهاية شهر تشرين ثاني من العام 2012 ارتفاعاً كبيراً بلغت نسبته 28.8% مقارنة برصيد نهاية العام 2011 ليصل إلى 11.5 مليار دينار، وارتفع أيضاً رصيد الدين الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 43.5% ليصل إلى 51.7% في نهاية شهر تشرين ثاني 2012. ويذكر أن ارتفاع المديونية جاء نتيجة ارتفاع حجم مديونية شركة الكهرباء الوطنية نتيجة انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي من مصر مما اضطرها إلى توليد الكهرباء باستخدام النفط المرتفعة أسعاره.

المديونية الخارجية

شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية شهر تشرين ثاني من العام 2012 ارتفاعاً بلغت نسبته 8.5% مقارنة برصيد نهاية العام 2011 ليصل إلى 4.9 مليار دينار، كما بلغ رصيد الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 21.9% في نهاية شهر تشرين ثاني 2012 وهو نفس مستوى العام 2011، وتأتي اليابان في مقدمة الدول المقرضة للمملكة وبنحو 19.8% من إجمالي الدين الخارجي، تلاها البنك الدولي بنسبة 16.2%، ومن ثم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 11.3%.

صافي الدين العام

بلغ صافي الدين العام في نهاية شهر تشرين ثاني من العام 2012 حوالي 16.3 مليار دينار مقارنة مع 13.4 مليار دينار في نهاية العام 2011 وبنسبة نمو بلغت 22%، وازدادت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 65.5% في نهاية عام 2011 إلى 73.6% في نهاية شهر تشرين ثاني 2012.

التجارة الخارجية

- الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره): تراجعت الصادرات الكلية خلال العام 2012 بنسبة 1.5% لتصل إلى حوالي 5.6 مليار دينار (منها 848 مليون دينار معاد تصديره). وجاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض كل من الصادرات الوطنية والمعاد تصديره بنسب بلغت 1.2% و3.5% على التوالي.
- المستوردات الكلية: ارتفعت المستوردات الكلية خلال عام 2012 بنسبة 9.3% لتصل إلى حوالي 14.7 مليار دينار. وجاء الارتفاع بشكل أساسي نتيجة لارتفاع المستوردات من النفط الخام ومشتقاته بنسبة 24.4%، علماً أن قيمة مستوردات النفط الخام ومشتقاته بلغت 4.5 مليار دينار أو ما نسبته 30.8% من إجمالي المستوردات الأردنية خلال العام 2012.
- الميزان التجاري: وفي ضوء التطورات التي شهدتها كل من الصادرات والمستوردات، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري خلال عام 2012 بنسبة 17.2% ليصل إلى حوالي 9.1 مليار دينار.

الاحتياطيات الأجنبية

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني في نهاية العام 2012 لتصل إلى 4.7 مليار دينار أو ما يعادل 6.6 مليار دولار أمريكي وبنسبة انخفاض بلغت 37% عن العام 2011، ويعد هذا المستوى من الاحتياطيات مقبول إذ يكفي لتمويل مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة تصل إلى حوالي 3.7 شهراً، ومن الجدير ذكره في هذا المجال أن رصيد الاحتياطيات عاد ليرتفع خلال الأشهر الأولى من عام 2013 ليتخطى حاجز 8 مليار دولار.

منظمة التجارة العالمية

النشأة

منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) هي الجهة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة بين الدول، ويعتبر ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية من أهم مهام المنظمة.

تم تأسيس هذه المنظمة في بداية عام 1995 في مدينة جنيف في سويسرا خلفاً للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة / الجات (GATT) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبذلك فإن منظمة التجارة العالمية هي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً.

وتعمل المنظمة جاهدة لتحقيق الأهداف التي أسست من أجلها وفي مقدمتها تسهيل عمليات التجارة الدولية، وقد عقدت لهذه الغاية العديد من جولات المفاوضات والمؤتمرات التي ناقشت العديد من القضايا التي تواجه حركة التجارة الدولية ومن أهم هذه القضايا: خفض التعرفة الجمركية، ومقاومة الإغراق، والتجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية، والتجارة الإلكترونية العالمية، والزراعة والخدمات.

مجالات عمل المنظمة

إن أهم أهداف منظمة التجارة العالمية هو ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وتقوم المنظمة بذلك عن طريق: إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة، وفض المنازعات المتعلقة بالتجارة، ومراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة، ومعاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالتجارة والسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب، والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

مزايا النظام التجاري لمنظمة التجارة العالمية:

- يدعم نظام السلام ويعززه.
- تجري معالجة النزاعات بطريقة بناءة.
- يؤدي إرساء الأسس والقواعد إلى جعل الحياة أيسر للجميع.
- يخفض نظام التجارة الأكثر تحرراً تكاليف الحياة.
- يوسع نظام التجارة الأكثر تحرراً من نطاق الخيارات في المنتجات ونوعياتها.
- تزيد التجارة الحرة من الدخل.
- تحفز التجارة الحرة النمو الاقتصادي.
- وجود قواعد وأسس للتجارة يجعل الحياة أجدى وأنفع.
- يحمي نظام التجارة الحرة الحكومات من وجود التحزب والتجمعات.
- يساعد نظام التجارة الحرة على وجود حكومات قوية.

عضوية المنظمة

يبلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية 159 عضواً وذلك كما هو الوضع في 2013/3/2، ويمثل حجم تجارتهم أكثر من 90% من إجمالي حجم التجارة العالمية. كما أن العديد من الدول الأخرى تتفاوض بخصوص الانضمام إلى المنظمة.

الهيكل التنظيمي للمنظمة

الهيئة العليا:

تعد بمثابة المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وتنعقد مرة كل سنتين على الأقل. وتختص باتخاذ القرارات في المنظمة.

المجلس العام:

يضم السفراء ورؤساء الوفود في مقر المنظمة في جنيف وأحياناً يضم مسؤولين من عواصم الدول الأعضاء، وينعقد عدة مرات في العام في مقر المنظمة، وينعقد هذا المجلس بصفته هيئة مراجعة السياسات التجارية وهيئة فض المنازعات.

مجالس أخرى:

يوجد عدد أخر من المجالس كمجلس البضائع ومجلس الخدمات ومجلس الملكية الفكرية والتي ترفع تقاريرها إلى المجلس العام، إضافة إلى وجود العديد من اللجان المتخصصة وفرق العمل التي تتعامل مع الإتفاقيات، ومواضيع أخرى مثل البيئة والتنمية وطلبات العضوية واتفاقيات التجارة الإقليمية.

الأمانة العامة للمنظمة

توجد مكاتب الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية في جنيف فقط ويبلغ عدد الموظفين في المؤسسة حوالي 600 موظف نظامي يمثلون حوالي 60 جنسية ويرأسها المدير العام للمنظمة، ولا توجد للأمانة سلطة اتخاذ القرار.

وتتمثل واجبات الأمانة العامة في توفير الإسناد الفني والمهني للمجالس واللجان المختلفة، وتوفير المساعدة الفنية للبلدان النامية، ومراقبة وتحليل التطورات في التجارة العالمية، وتوفير المعلومات للجمهور ووسائل الإعلام، وتنظيم المؤتمرات الوزارية. كما توفر الأمانة أيضاً بعض أشكال المساعدة القانونية في عملية تسوية النزاعات وتقدم المشورة للحكومات الراغبة في أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

كيفية اتخاذ القرار داخل المنظمة

يتم اتخاذ القرارات داخل المنظمة بإجماع أصوات الدول الأعضاء، ثم يتم التصديق على هذه القرارات عن طريق برلمانات الدول الأعضاء. أما الخلافات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء في المنظمة فإنه يتم الاحتكام إلى آلية تسوية المنازعات المتبعة في المنظمة، بحيث يتم الاحتكام إلى الإتفاقيات والمعاهدات لضمان أن النظم والسياسات التجارية للدول تتوافق معها.

إنضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية

أصبح الأردن العضو رقم 136 في منظمة التجارة العالمية وكان ذلك بتاريخ 2000/4/11، وذلك بعد أن أدخل عدداً من التغييرات شملت البيئة القانونية لنظامه التجاري بما ينسجم مع اتفاقيات المنظمة، وتم استحداث عدد من القوانين وبالأخص تلك التي تتعلق بمجال الملكية الفكرية، كما تم تعديل القوانين المتعلقة بالمواصفات والمقاييس والزراعة وحماية الإنتاج المحلي والضريبة العامة على المبيعات والجمارك والاستيراد والتصدير، الى جانب نظام استثمارات غير الأردنيين.

وعلى اثر انضمام الأردن إلى المنظمة فقد قام بتحرير عدد من القطاعات الخدمية بما يمكن المستثمرين الأجانب من الدول الأعضاء في المنظمة النفاذ إلى السوق الأردني. وأيضاً التزام الأردن بتخفيض نسب التعرفة الجمركية لتكون بحدها الأعلى 30% في عام 2000 ثم انخفضت تدريجياً لتصل إلى 25% في العام 2005 وأخيراً وصلت إلى مستوى 20% في العام 2010 ، مع استثناء بعض السلع من هذا التخفيض.

أداء القطاع المصرفي الأردني

حقق الجهاز المصرفي الأردني خلال العام الماضي 2012 نتائج إيجابية على صعيد الأداء عكست متانة وقوة مراكز الأوضاع المالية للبنوك المرخصة العاملة في المملكة، وفي ضوء هذه النتائج أثبت القطاع المصرفي الأردني جدارته بإدارة الأزمات بما يمتلك من عناصر القوة والكفاءة وسلامة الممارسات وحصافة السياسات الائتمانية، وقد شكلت الأزمة المالية العالمية فرصة للبنوك الأردنية لمراجعة سياساتها الائتمانية وسياساتها لإدارة المخاطر وكفاية رأس المال وإدارة الديون المتعثرة ورصد المخصصات الكافية لتعزيز قدرة الجهاز المصرفي الأردني على مواجهة الأزمات المختلفة، وفيما يلي قراءة ملخصة للنتائج والإنجازات الكمية التي حققها القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2012:

على صعيد هيكل الجهاز المصرفي

- يتكون القطاع المصرفي الأردني من 26 بنكاً منها 13 بنك تجاري أردني، و9 بنوك تجارية عربية وأجنبية، و3 بنوك إسلامية أردنية، وبنك إسلامي عربي.
- ارتفع عدد فروع البنوك العاملة في المملكة في نهاية العام 2012 إلى 719 فرعاً مقارنة مع 695 فرعاً في نهاية العام 2011، حيث تم افتتاح 24 فرعاً جديداً في مختلف محافظات ومناطق المملكة، كما ارتفع عدد مكاتب البنوك المرخصة ليصل إلى 85 مكتباً في نهاية عام 2012 مقابل 75 مكتباً في نهاية عام 2011، وبالتالي فقد ارتفع إجمالي عدد فروع ومكاتب البنوك من 770 في عام 2011 إلى 804 فرعاً ومكتباً في نهاية عام 2012.
- حافظ بنك الإسكان على مركز الصدارة من حيث شبكة فروعه ومكاتبه والبالغ عددها 116 فرعاً، وبحصة سوقية بلغت 14.4%، وهو المركز الذي تبوأه البنك منذ عام 1978، أي بعد أقل من أربعة أعوام على تأسيسه.

على صعيد إجمالي الموجودات

- ارتفعت موجودات البنوك المرخصة العاملة في المملكة في نهاية عام 2012 بمقدار 1.6 مليار دينار أردني وبنسبة نمو قدرها 4.2% عن نهاية عام 2011 لتصل إلى حوالي 39.3 مليار دينار أردني (55.4 مليار دولار أمريكي).
- شكلت الموجودات المحلية (بالدينار الأردني) ما نسبته 83.8% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2012، مقارنة مع 83.3% في نهاية العام 2011.

على صعيد ودائع العملاء

- ارتفعت ودائع عملاء البنوك المرخصة العاملة في المملكة في نهاية عام 2012 بنسبة نمو قدرها 2.4% عن نهاية عام 2011 لتصل إلى حوالي 25 مليار دينار أردني (35.3 مليار دولار أمريكي).
- شكلت ودائع العملاء 63.6% من إجمالي المطلوبات (الموجودات) في نهاية 2012، مقابل 64.7% في نهاية العام 2011.
- شكلت ودائع العملاء بالدينار الأردني ما نسبته 71% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية 2012، مقابل 78.4% في نهاية عام 2011.
- شكلت الودائع لأجل ما نسبته 55.3% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 29.8%، أما ودائع التوفير فقد شكلت النسبة الباقية البالغة 14.9% وكما هو الوضع في نهاية 2012.

- ارتفعت التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك المرخصة العاملة في المملكة بنسبة نمو قدرها 12.4% في نهاية عام 2012 عن نهاية عام 2011 لتصل إلى حوالي 17.8 مليار دينار أردني (25.1 مليار دولار أمريكي).

- شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية 2012 ما نسبته 45.4% من إجمالي الموجودات مقابل 42.1% في نهاية عام 2011، وشكلت هذه الأرصدة حوالي 71.4% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية عام 2012 مقابل 65% في نهاية عام 2011.

- ومن الجدير ذكره أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدينار الأردني شكلت ما نسبته 87.6% من ودائع العملاء بالدينار الأردني في نهاية العام 2012، مقابل 73.5% في نهاية العام 2011.

- شكلت القروض والسلف ما نسبته 85.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، وشكل الجاري مدين ما نسبته 12.7%، أما الكمبيالات والاسناد المخصومة فقد شكلت ما نسبته 1.5% في نهاية العام 2012.

على صعيد هيكل أسعار الفائدة

- بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع العملاء 2.56% في نهاية عام 2012، بينما بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة 9%، أي أن هامش الفائدة المصرفية (المرجح) بلغ 6.44% في نهاية العام 2012 مقابل 6.48% في نهاية عام 2011.

- ارتفع سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء في نهاية عام 2012 بمقدار 0.46 نقطة مئوية ليصل إلى 8.68% مقابل 8.22% في نهاية عام 2011.

على صعيد نشاط تقاص الشيكات

- بلغ إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال العام 2012 حوالي 11.1 مليون شيك بارتفاع نسبته 2.1%، وبقيمة إجمالية بلغت 39.8 مليار دينار أردني وبنمو نسبته 6.3% مقارنة مع العام 2011 .

- انخفض عدد الشيكات المعادة من 603.8 ألف شيك في نهاية عام 2011 إلى 589.1 ألف شيك في نهاية عام 2012 وبنسبة 2.4%، أما على صعيد قيمة الشيكات المعادة فقد انخفضت بمقدار 0.6% ليصل إجمالي قيمة الشيكات في نهاية عام 2012 حوالي 1.6 مليار دينار.

- تراجعت نسبة قيمة الشيكات المعادة إلى إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال العام 2012 إلى 3.9%، مقارنة مع 4.2% العام 2011، في حين شكل عدد الشيكات المعادة ما نسبته 5.3% من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص في نهاية عام 2012 مقابل 5.5% في نهاية عام 2011.

- انخفضت قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد من 939 مليون دينار خلال العام 2011 إلى 915 مليون دينار خلال العام 2012، أي بانخفاض نسبته 2.5%.

- تراجعت نسبة قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد إلى إجمالي قيمة الشيكات المعادة خلال العام 2012 إلى 58.7%، مقارنة مع 59.9% العام 2011.

صناعة الأدوية في الأردن

يعتبر قطاع صناعة الأدوية في الأردن من أهم القطاعات التي تلعب دور حيوي في دعم عجلة الاقتصاد منذ عام 1962، واقترن تطور هذا القطاع بتطور قطاع الخدمات الطبية الذي جعل من الأردن مقصداً للسياحة العلاجية وخاصة بين دول المنطقة، مما مكن قطاع صناعة الأدوية من أخذ موقع هام بين القطاعات الاقتصادية في المملكة.

واقع الصناعة الدوائية والصيدلانية في الأردن

تعتبر الصناعة الدوائية في الأردن من الصناعات التي حققت نجاحات كبيرة على الصعيدين المحلي والخارجي، إذ بلغ حجم الاستثمار في هذا القطاع حوالي 1.5 مليار دولار، وتكمن أهمية هذا القطاع في تحقيق الأمن الدوائي والاكتفاء الذاتي من جانب، وتعزيز الصادرات الوطنية من جانب آخر، حيث ترفد السوق الدوائي المحلي والخارجي بأكثر من ألفي مستحضر علاجي.

ويحظى قطاع صناعة الأدوية في الأردن بالدعم والاهتمام الحكومي ممثلاً في وزارة الصحة ومؤسسة تشجيع الاستثمار، وذلك من خلال تقديم الحوافز التشجيعية والامتيازات العديدة للشركات الصناعية العاملة في هذا القطاع والبالغة 20 شركة مصنعة، هذا بالإضافة إلى العديد من وكلاء الشركات العالمية والإقليمية التي تتواجد في المملكة بأشكال مختلفة.

كما دأبت الحكومة الأردنية على ترويج المملكة عالمياً كبيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال من خلال توقيع عدة اتفاقيات مهمة منها اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (WTO) والتي صدر بموجبها قانون حقوق الملكية الفكرية، مما سمح لشركات الأدوية الأردنية بإنشاء علاقات تجارية كالتحالفات الإستراتيجية المشتركة مع الشركات الأجنبية الكبرى مما ساهم في نقل المعرفة الفنية والتكنولوجية إلى هذا القطاع، وساعد على الانتشار والتفرع الخارجي للشركات الأردنية عربياً وعالمياً من خلال امتلاكها ومساهمتها في العديد من الشركات.

كما ساهمت الجهات والمؤسسات الرقابية ممثلة بوزارة الصحة والمؤسسة العامة للغذاء والدواء في تطور هذا القطاع، والتي لم يقتصر دورها على العملية الرقابية فحسب بل كان لها دور بارز في تقديم النصح والإرشاد والتوجيه القائم على أسس علمية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات الدوائية الأردنية تنفق حوالي 4% من إجمالي مبيعاتها السنوية على أبحاث التطوير والدراسات في مجال الصناعة الدوائية وتعد هذه النسبة عالية مقارنة مع ما تنفقه الدول العربية مجتمعة على البحث والتطوير العلمي، ويساندها في ذلك الجامعات الأردنية التي تؤهل بدورها مخرجات علمية كفؤة، حيث يسجل لهذا القطاع استيعابه لحوالي 10 آلاف عامل في مختلف المجالات المتعلقة بقطاع صناعة الأدوية.

ومن مصادر اعتزاز الصناعة الدوائية الأردنية التزامها بقوانين الملكية الفكرية حيث تعتبر من أكثر الصناعات الدوائية العربية تسجيلاً لبراءات الاختراع، مما مكنها من المحافظة على مكتسباتها وبقائها في الطليعة، وتميزها بمستوى عال من الجودة والنوعية وبسعر منافس.

أما قطاع الصيدلة فيضم أكثر من 2000 صيدلية، بينما بلغ عدد مستودعات الأدوية 359 مستودعاً، ويتكون قطاع صناعة الأدوية في المملكة من 20 شركة مصنعة للأدوية البشرية ومستحضراتها وبرأس مال مسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة يبلغ حوالي 250 مليون دينار، فيما تزيد قيمتها السوقية عن مليار دينار.

مساهمة الصناعة الدوائية والصيدلانية في دعم الاقتصاد الأردني

تكمن أهمية صناعة الأدوية في أي دولة في محورين هما؛ المحور الاستراتيجي بتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الدوائية ذات الاستخدام الدائم، والمحور الاقتصادي ومما لا شك فيه فقد ساهم قطاع الصناعات الدوائية الأردنية في دفع عجلة الاقتصاد الأردني من خلال مساهمته الفاعلة في زيادة معدل الصادرات الوطنية، والحد من معدلات البطالة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأردن يصدر ما يزيد عن 80% من إنتاج الصناعات الدوائية لديه، لتشكل بذلك رافداً رئيسياً للعملات الأجنبية، هذا وتشير أرقام الميزان التجاري إلى تسجيل الصناعات الدوائية فائضاً خلال الفترة 2008 - 2010، وعلى الرغم من الآثار الناجمة عن الربيع العربي في أسواق مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن خلال الفترة 2011 – 2012 إلا أن الصادرات الدوائية والصيدلانية الأردنية شكلت ما نسبته 8.1% من إجمالي الصادرات الوطنية للمملكة لعام 2012، مقابل 7.4% عام 2011، أما عن حجم الصادرات الدوائية والصيدلانية الوطنية فقد بلغت 382.3 مليون دينار خلال عام 2012 وبنسبة نمو بلغت 7.8% عن عام 2011.

أما عن أهم الأسواق التصديرية للدواء الأردني فقد تمثلت في ليبيا، والعراق، ودول مجلس التعاون الخليجي والجزائر التي احتل فيها الدواء الأردني المرتبة الثانية بعد الدواء الفرنسي، فيما تمكنت شركات الأدوية الأردنية خلال الأعوام الماضية من فتح أسواق تصديرية جديدة لها في الأسواق العربية والأجنبية لا سيما دول أوروبا الشرقية، وبعض الدول الإفريقية.

مساهمة الصناعة الدوائية والصيدلانية في التجارة الخارجية

(مليون دينار)

البنـــــد	2008	2009	2010	2011	2012
صادرات المنتجات الدوائية والصيدلانية	353.1	334.2	423.2	354.7	382.3
الصادرات الدوائية والصيدلانية / الصادرات الوطنية	% 8.0	% 9.3	% 10.0	% 7.4	% 8.1
مستوردات المنتجات الدوائية والصيدلانية	321.2	306.8	343.9	376.2	385.0
المستوردات الدوائية والصيدلانية / إجمالي المستوردات	% 2.7	% 3.0	% 3.1	% 2.8	% 2.6
الميزان التجاري للمنتجات الدوائية والصيدلانية	31.9	27.4	79.3	-21.5	-2.7
التجارة الخارجية للمنتجات الدوائية والصيدلانية	674.3	641.0	767.1	730.9	767.3
التجارة الخارجية للصناعات الدوائية والصيدلانية / إجمالي التجارة الخارجية	% 4.1	% 4.7	% 5.0	% 4.0	% 4.0

بنك الإسكان يرعى البازار الخيري السنوي لجمعية الحسين لرعاية و تأهيل ذوي التحديات الحركية

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير رعد بن زيد كبير الأمناء وبحضور سمو الأميرة ماجدة رعد رئيسة جمعية الحسين لرعاية وتأهيل ذوي التحديات الحركية، شارك بنك الإسكان " الراعي البلاتيني " في فعاليات البازار الخيري السنوي الذي أقامته الجمعية بالتعاون مع مجموعة من الهيئات الدبلوماسية ونوادي السيدات، حيث يهدف البازار إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية تجاه الأفراد من ذوي الإعاقة الحركية ، ويعود ريعه لدعم الأنشطة المختلفة لجمعية الحسين لرعاية وتأهيل ذوي التحديات الحركية.

واشتملت معروضات الأجنحة المشاركة في البازار الذي تم تنظيمه في قاعات فندق لاند مارك وشارك فيها العديد من الهيئات الدبلوماسية والمنظمات الدولية على منتجات غذائية وألبسة وعطور ومواد تراثية وخزفية ومنحوتات لأغراض الزينة بما يعكس جماليات وتراث كل دولة.

بنك الإسكان يرعى حفل نادي الحديقة والمنزل بمناسبة عيد الأم

رعى بنك الإسكان الحفل الخيري الذي أقامه نادي الحديقة والمنزل في فندق كراون بلازا بمناسبة عيد الأم، بحضور أعضاء الهيئة العامة للنادي ونخبة من سيدات المجتمع المدني.

ويهدف الحفل إلى جمع التبرعات لتحقيق أهداف النادي المتمثلة بمساعدة الأسر المحتاجة والفقيرة بالإضافة إلى رفع كفاءة المرأة الأردنية من جميع النواحي؛ اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، من خلال الندوات والمحاضرات والحوارات والفعاليات، التي يقيمها النادي في المناسبات المختلفة.

وأشارت منتهى نغوي رئيسة النادي إلى أن الحفل موجه لجميع أبناء المجتمع الأردني بمناسبة عيد الأم، معربة عن امتنانها لرعاية بنك الإسكان لهذا الحفل الذي يقيمه النادي في كل عام بمناسبة عيد الأم.

وجاءت رعاية بنك الإسكان لهذا الحفل إيماناً بدور البنك في مسؤوليته الاجتماعية بدعم ومساندة الجمعيات الخيرية في تحقيق أهدافها لما لها من أثر واضح في التنمية وبما ينعكس إيجاباً على المجتمع ككل.

برعاية بنك الإسكان .. مديرية الشؤون الاجتماعية تنظم يوماً ترفيهياً للمسنين

بمناسبة اليوم العالمي للمسنين رعى بنك الإسكان اليوم الترفيهي للمسنين الذي نظمته مديرية الشؤون الاجتماعية في محافظة نابلس بمشاركة أكثر من 100 مسن ومسنة.

وقال مدير عام المديرية إن وزارة الشؤون الاجتماعية تولي اهتماماً بالمسنين من خلال برامجها وخططها الإستراتيجية ودعم الفئات المهمشة والضعيفة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني وجهات الاختصاص، معرباً عن تقديره للمبادرة والدعم الذي قدمه بنك الإسكان.

للسنة الثالثة على التوالي .. بنك الإسكان يرعى نادي شباب الظاهرية

بهدف تنمية قطاع الشباب والرياضة وتوفير المتطلبات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، رعى بنك الإسكان للسنة الثالثة على التوالي فريق نادي شباب الظاهرية، حيث قوبل الدعم المقدم من البنك بارتياح أسرة النادي وجماهيره، وفي هذا الإطار عبر رئيس مجلس إدارة النادي عن خالص شكره وامتنانه لإدارة بنك الإسكان على استمرار الشراكة بين المؤسستين مؤكداً على عمق العلاقة التي تجمعهما، داعياً القطاع الخاص إلى دعم ومواكبة التطور الرياضي الذي تشهده مسيرة الرياضة الفلسطينية ووضعها على خارطة الرياضة الإقليمية والدولية.

بنك الإسكان يلبي مناشدة طالبة لإتمام دراستها

لبى بنك الإسكان مناشدة الطالبة روان محمد قبها التي أطلقتها عبر صحيفة القدس، وذلك بعد أن أوضحت بمناشدتها عدم المقدرة على مواصلة مسيرتها التعليمية بسبب الظروف المادية الصعبة رغم حصولها على معدل 96%، وبالتعاون مع شعبة العلاقات العامة والإعلام في قيادة الأمن الوطني قدم بنك الإسكان للطالبة قيمة القسط الجامعي للفصل الأول بعد أن تم تسجيلها في الجامعة الأمريكية في جنين.

هذا وقد تقدمت الطالبة روان بجزيل الشكر لبنك الإسكان على تبرعه لها ومساعدتها لمواصلة مسيرتها التعليمية، وبدوره أثنى النقيب عادل حامد في قيادة الأمن الوطني على عطاء بنك الإسكان المميز للنهوض بالعملية التعليمية بصفته الداعم الأول دائماً للمسيرة التعليمية.

بمساهمة من بنك الإسكان .. إطلاق مهرجان " ليالي الطرب في قدس العرب "

رعى بنك الإسكان مهرجان " ليالي الطرب في قدس العرب "، والذي نظم من قبل معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، هذا وانطلق المهرجان من مدينة القدس قبل الانتقال إلى تقديم عروضه في مدن فلسطينية أخرى، في كل من الخليل، وطولكرم، ونابلس، وأريحا، وبيت لحم.

ويهدف المهرجان الذي أقيم خلال شهر تشرين ثاني من العام الماضي إلى إتاحة الفرصة لأكبر عدد من محبي الطرب العربي الأصيل للاستمتاع به، إضافة إلى أهميته في إنعاش الحياة الثقافية في مدينة القدس، التي كانت مركزا مهما للنشاطات الثقافية على صعيد المنطقة، كما يشكل هذا المهرجان فرصة كبيرة للتعريف بالفرق المشاركة وانتاجاتها الفنية.

هذا وقد شكرت إدارة المهرجان بنك الإسكان على مساهمته ورعايته الدائمة للثقافة في فلسطين، والجدير بالذكر بأن البنك قد قدم العديد من التبرعات والمساعدات للمعهد على مدار الأعوام السابقة.

بنك الإسكان يوقع اتفاقية تعاون مع الصندوق السعودي للتنمية

أعلـن بنك الإسكان عن توقيع اتفاقيـة تعاون مع الصّندوق السعودي للتنمية " برنامج الصادرات السعودي " ، وقد وقّع الاتفاقية في مقرّ الإدارة العامة للبنك الدكتور ميشيل مارتو رئيس مجلس الإدارة والسيد أحمد بن محمد الغنام مدير عام برنامج الصّادرات السعودي وبحضور ممثلين عن إدارة الطرفين .

ويُعتبر" الصندوق السعودي للتنمية / برنامج الصادرات السعودي " برنامجاً متخصصاً في تمويل عمليات الاستيراد من المملكة العربية السعودية ، ويشمل ذلك سلع استهلاكية ومواد غذائية ومواد خام صناعية وقطع غيار هندسية وسلع رأس مالية أو أية سلع أو خدمات أخرى يتّم الاتفاق عليها ، شريطة ألّا تقّل القيمة المضافة المحلية لها عن 25 % كحد أدنى.

وتقوم فكرة البرنامج على تشجيع التجار في الأردن على استيراد وشراء السلع والخدمات من السعودية ، بحيث يتم تمويل عمليات الاستيراد وفق ترتيبات وشروط محددة .

وبهذه المناسبة عبّر الدكتور مارتو رئيس مجلس إدراة بنك الإسكان عن سعادته لتوقيع الاتفاقية ، وأعرب عن أمله بأن يلاقي البرنامج نجاحاً لما له من مزايا تخدم القطاعات التجارية والصناعية والخدمية في البلدين الشقيقين .

ومن جانبه أوضح أحمد الغنام مدير عام برنامج الصادرات السعودي أنّ هذه الاتفاقية تأتي في إطار العلاقات التجارية المتميزة والمتطورة بين الأردن والسعودية ، وتندرج ضمن الجهود المتواصلة التي يبذلها الصندوق لتنشيط التجارة البينية مع الدول الشقيقة والصديقة ، مشيداً بالسمعة التي يتميز بها بنك الإسكان في السوق المصرفية .

وتجدر الإشارة إلى أنّ بنك الإسكان يقدّم خدمات بنكية تجاريّة شاملة ، ويبلغ رأسماله (252) مليون دينار بينما تبلغ حقوق المساهمين ما يزيد عن المليار دينار ، وللبنك حضور متميز على المستويات المحلّية والإقليمية والدولية ، حيث يحتل البنك ومنذ سنوات طويلة مركز الصّدارة بعدد من مؤشرات الأداء المعروفة في السوق المصرفي المحلي .

بنك الإسكان يُطلق حملة "حسابك التوفير طريقك للتغيير"

أطلق بنك الإسكان بداية هذا العام حملة "حسابك التّوفير طريقك للتغيير"، وقد تضمّنت الحملة الجديدة لجوائز حسابات التوفير زيادة في فرص الفوز، وزيادة في قيمة الجوائز، وبما يعزز الموقع الريادي الذي تبوأه البنك منذ أكثر من ثلاثين عاماً في مجال ودائع التوفير.

وتأتي هذه المبادرة بهدف تشجيع الادخار لدى عملاء البنك القائمين والمحتملين ومنحهم فرص جديدة للفوز بجوائز حسابات توفير بنك الإسكان المجزية التي تحقق أحلامهم وطموحاتهم وبما يمكنهم من إحداث تغيير في حياتهم وحياة عائلاتهم.

وفي إطار التطوير المستمر لبرنامج جوائز حسابات التوفير بما ينسجم مع احتياجات وتوقعات مختلف شرائح العملاء فإنّه سيتم منح عملاء البنك من المدّخرين فرص الفوز "بجائزة يومية مقدارها 10 آلاف دينار" و"جائزة أسبوعية بقيمة 15 ألف دينار" و"جائزة شهرية بقيمة 150 ألف دينار"، هذا إلى جانب جوائز ترضية شهرية بقيمة 100 ألف دينار. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الحملة سوف تستمر على مدى عام 2013 بأكمله، وسوف يكون جميع أصحاب حسابات التوفير مؤهلين للدخول بالسحوبات الخاصة بجوائز هذه الحملة اليومية والأسبوعية والشهرية، إضافة إلى جوائز وسحوبات أخرى مخصّصة لشهر رمضان المبارك ونهاية العام، حيث سيتم الإعلان عن هذه الجوائز في حينه.

النشاط التدريبي لبنك الإسكان

انطلاقاً من قناعة إدارة البنك بأهمية التدريب ودوره في تطوير قدرات الموظفين ورفع كفاءتهم بهدف تحسين مستوى تقديم الخدمة للعملاء، فقد وفر البنك خلال الربع الأول من عام 2013 مجموعة واسعة من البرامج التدريبية للموظفين في مختلف إدارات وفروع البنك على كافة المستويات، وفي هذا الإطار فقد عقد مركز التدريب والتطوير التابع للبنك أكثر من (50) دورة وندوة تدريبية داخلية ومحلية شارك بحضورها أكثر من (1000) موظفاً، حيث واصل مركز التدريب والتطوير عقد البرنامج التدريبي الشامل للموظفين الجدد (الصرافين) والذي يهدف إلى زيادة إطلاع المشاركين على مختلف جوانب العمل المصرفي ورفع مستوى كفاءاتهم العملية وتعريفهم بأخلاقيات المهنة المصرفية ومختلف الجوانب المتعلقة بالعمليات المصرفية الداخلية والخارجية والتشريعات المصرفية وآليات الكشف عن التزوير والتزييف المصرفي إضافة إلى تطوير مهارات البيع والتسويق المصرفي والتميز في خدمة العملاء.

كما نظم مركز التدريب الدورة المصرفية الشاملة لتأهيل موظفي خدمة العملاء والتي عقدت على مدى (20) يوماً، وهدفت الدورة إلى تهيئة (22) موظفاً من شاغلي وظيفة "Teller" وتدريبهم على أعمال وظيفة "خدمة العملاء" من خلال إخضاع المشاركين لبرنامج تدريب نظري وعملي مكثف لدى مركز التدريب والفروع، حيث أشرف على إدارتها نخبة متميزة من موظفي البنك المتمرسين في مجال العمليات المصرفية، هذا بالإضافة إلى عقد دورة الودائع والخدمات المصرفية، ودورة البطاقات الالكترونية والقنوات البديلة التي نظمت في فرع مؤتة في محافظة الكرك شارك بحضورها عدد من موظفي فروع إقليم الجنوب.

وفي مجال الائتمان تم عقد العديد من الدورات من أهمها دورة القروض الشخصية والسلف التي شارك بحضورها عدد من موظفي الفروع، ودورة إدارة التدفقات النقدية والتحليل الائتماني والتي شارك بحضورها عدد من موظفي مركز متابعة الائتمان والأعمال المصرفية للشركات، ودورة أصول ومبادئ الائتمان التجاري وتمويل الشركات الصغيرة شارك بحضورها موظفين من مختلف فروع ودوائر البنك.

كما واصل البنك نشاطه في مجال تطوير وتأهيل القيادات الإدارية في البنك من خلال إلحاقهم بدورات متخصصة في مجال المهارات القيادية والإشرافية مثل دورة حل المشكلات واتخاذ القرارات، ودورة المهارات الإشرافية، ودورة الحسم في اتخاذ القرارات.

بنك الإسكان يوقع اتفاقية تعاون مع شركة أمريكان إكسبرس الشرق الأوسط

وقع بنك الإسكان وشركة أمريكان إكسبرس الشرق الأوسط اتفاقية شراكة تتيح للبنك تقديم " بطاقات أمريكان إكسبرس " لعملائه سواء بطاقات الدفع الذهبية والبلاتينية بالدولار الأمريكي أو بطاقة إكسبرس الائتمانية الذهبية بالدينار الأردني.

وتتيح البطاقة البلاتينية " الحائزة على جائزة أفضل بطاقة " لعملاء النخبة الاستفادة مما يقدمه فريق الخدمات الشخصية المتميزة والمزايا الحصرية عند السفر في العديد من الفنادق والمنتجعات الفاخرة حول العالم، والدخول إلى قاعات الاستراحة في المطارات إلى جانب العديد من الخدمات التي تلبي متطلبات الحياة العصرية الراقية، بالإضافة إلى التأمين الشامل خلال السفر.

أما بطاقة أمريكان إكسبرس الذهبية الائتمانية التي تحظى باهتمام كبير فتقدم لحاملها باقة واسعة من المزايا والمكافآت، إضافة إلى تقديم أفضل مستويات الخدمة للعملاء، بما في ذلك الدخول إلى قاعات الاستراحة في المطارات والتأمين المجاني على الحوادث، كما توفر البطاقة الذهبية الائتمانية للعملاء خيارات مرنة لسداد كامل المبلغ شهرياً، أو سداد الحد الأدنى ودفع المبلغ المتبقي لاحقاً، بدون رسوم إضافية خلال أول 56 يوماً.

كما تتيح بطاقات " أمريكان إكسبرس " لجميع حامليها الاشتراك ببرنامج الولاء الذي تطبقه الشركة " Membership Rewards " للحصول على نقاط ترحيبية مجانية يمكن استبدالها برحلات السفر، والإقامة في الفنادق، وقسائم التسوق والعديد من المكافآت الأخرى، بالإضافة إلى عدم ترتب أية فوائد إضافية عند سداد كامل المبلغ المستحق في الموعد المحدد للسداد.

الإعلان عن الشراكة بين "أمريكان إكسبريس الشرق الأوسط" و "بنك الإسكان" لتقديم بطاقات أمريكان إكسبريس لعملاء البنك

هل أنتم من عملاء بنك الإسكان في الأردن، وتبحثون عن بطاقة دفع تتمتع بمجموعة واسعة من مزايا السفر والمكافآت، وخدمة لا تضاهى لأعضاء البطاقات، علاوة على الكثير من العروض الخاصة والحصرية والقيمة المضافة؟ ليس عليكم أن تبحثوا كثيراً، إذ أن الشراكة التي تم إعلانها مؤخراً بين بنك الإسكان و"أمريكان إكسبريس الشرق الأوسط" تمنح الفرصة لعملاء البنك بأن يحصلوا على بطاقات "أمريكان إكسبريس" ويتمتعوا بنمط الحياة الراقية .

البطاقة البلاتينية

بطاقة أمريكان إكسبريس الذهبية

بطاقة أمريكان إكسبريس الذهبية الإئتمانية

وسواء كان خياركم البطاقة البلاتينية، أو بطاقة أمريكان إكسبريس الذهبية - وكلاهما بطاقة اعتماد مقومة بالدولار وتتميز بعدم وجود حدود مسبقة للإنفاق* أو بطاقة أمريكان إكسبريس الذهبية الإئتمانية المقومة بالدينار الأردني، فلا شك أنه الوقت الأنسب للحصول على بطاقة أمريكان إكسبريس التي تختارها في الأردن من خلال بنك الإسكان .

وسيتاح لعملاء بنك الإسكان، الذين يتقدمون قبل 31 أيار/مايو 2013 بطلب الحصول على بطاقة أمريكان إكسبريس الصادرة عبر البنك، فرصة الاستفادة من المكافآت الإضافية واستبدال نقاط الـ Membership Rewards® ضمن مجموعة واسعة من الفئات**. ويحصل العملاء الذين يتقدمون للحصول على البطاقة البلاتينية على 50 ألف نقطة إضافية من برنامج الـ Membership Rewards، فيما يحصل أولئك الذين يتقدمون للحصول على البطاقة الذهبية على 24 ألف نقطة إضافية من البرنامج، أما المتقدمون بطلب للحصول على البطاقة الذهبية الإئتمانية فيحصلون على 12 ألف نقطة إضافية من البرنامج .

ويعتبر Membership Rewards برنامجاً رائداً لدى أمريكان إكسبريس في مكافآت البطاقات وحائزاً على العديد من الجوائز، وعبره بإمكان أعضاء البطاقات المنضمين في البرنامج اكتساب نقطة واحدة مقابل كل 1 دولار تقريباً أو ما يساويه، يتمّ إنفاقه بواسطة البطاقة. ولا تنتهي صلاحية النقاط عبر البرنامج الذي يوفّر لأعضاء البطاقات المنضمين بإستبدال نقاطهم ضمن مجموعة واسعة من فئات المكافآت من ضمنها رحلات السفر، والإقامة في الفنادق، و إرتياد المطاعم والترفيه، ومتاجر التجزئة، كما يمكن استخدام النقاط للتبرع للأعمال الخيرية. وتتضمن قائمة الشركاء الرئيسيين لـ "أمريكان إكسبريس" كلاً من: الخطوط الجوية الملكية الأردنية، والخطوط الجوية البريطانية، ومجموعة فنادق "هيلتون"، وفنادق ومنتجعات "جميرا"، وشركة "هيرتز" لتأجير السيارات، ويمكن الحصول على قائمة الخيارات عبر زيارة الموقع الإلكتروني: www.americanexpress.com.jo/membershiprewards

* لا تعني عبارة "لا حدود مسبقة للإنفاق" إمكانية الإنفاق بلا حدود على بطاقتك، إنما المقصود منها أن الموافقة على مشترياتك تخضع لعوامل محددة مثل نمط الإنفاق، السجل الإئتماني، بالإضافة إلى مصادر مالية أخرى ضمن متناول أمريكان إكسبريس الشرق الأوسط .

** يخضع حصول العملاء على النقاط من برنامج Membership Rewards للشروط والأحكام .

AMERICAN EXPRESS My life. My card.

بنك الإسكان Housing Bank

البنك الفوري 06 5200 400